



خلال جلسة إلكترونية نظمها الصندوق عبر «إنستغرام» بعنوان «التحديات والإنجازات»

المنيفي: 53% من «المشاريع الصغيرة» لن تصمد 6 أشهر.. مع استمرار الإغلاق

طارق عرابي

كشف مدير عام الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مناف المنيفي عن أن 53% من رواد الأعمال الحاليين غير قادرين على الاستمرار لمدة 6 أشهر، مشيراً إلى أن هناك نحو ألفي موظف كويتي بحفظه الصندوق موزعون على 870 مشروعاً، 30% منهم قد يتم الاستغناء عن خدماتهم، وذلك في ظل الأزمة الحالية نتيجة انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد.

حدثت المنيفي جاء خلال جلسة حوارية إلكترونية عبر «إنستغرام» تحت عنوان «التحديات والإنجازات»، والتي نظمها «الصندوق الوطني» مساء أول من أمس، حيث أشار إلى أن جائحة «كورونا» تعتبر أزمة عالمية ألقت بظلالها على كل دول العالم، لكن وبمسبب أضر تقرير لـ «موزين» فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أكثر القطاعات المتضررة من الأزمة، وبالتالي فإن الأمر يتطلب تدخلاً عاجلاً وبتوتيرة عمل أسرع. وأضاف أن شريحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت تعتبر من الشرائح القوية القادرة



مناف المنيفي

على مواكبة الأزمات، والتي كان من بينها أزمة 2008، لكن هذه الأزمة فريدة من نوعها، إذ لم يمر على العالم أو على أحد من رواد الأعمال نفس هذه المشكلة، لذا فإنها تحتاج إلى تكاتف وتطبيق حلول إيجابية لأن مصير هذه المشروعات من مصير البلد، لاسيما في ظل حاجة الكويت لتنوع مصادر الدخل، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط. وقال أن محفظة الصندوق تضم حالياً جزأين من المبادرين: الأول هم من حصل

على موافقات عامة وعددها الإجمالي بلغ 1380 موافقة، بينهم 870 مبادراً وقوعوا على العقود وتم تمويلهم بالفعل، في حين أن باقي العقود لم يقعوا عقودهم بعد في ظل إيقاف عمل جهات الدولة ذات العلاقة، مبيناً أن الصندوق أوقف استقبال الطلبات الجديدة في الوقت الحالي لاحتياج اتضاح الصورة بعد انتهاء أزمة فيروس كورونا.

التحديات الأساسية

ولفت المنيفي إلى أن أهم

التحديات الأساسية التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتمثل في ميزانية المبيعات والدخل، فالكثير من هذه المشروعات بدأت من خلال عملها كمتجر في مجمع، ولا شك أن الحظر المفروض حالياً إلى جانب العامل الصحي دفعت بالمستهلك إلى تغيير سلوكه بالشكل الذي أثر على مصادر دخل هذه المشاريع.

وتابع أن هناك شريحة أخرى من الشركات الصغيرة يعتمد عملها على التوصيل و«الأونلاين» تأثرت إيراداتها كذلك بسبب الحظر وصعوبة الوصول إلى المستهلك، ما يعني أن أكثر من 80% من المشروعات الصغيرة قد تضررت من حيث الدخل، وفي الوقت نفسه فإن مصاريفها الثابتة مازالت قائمة (إيجارات ورواتب ومطالبات الموردين).

وأكد أن ذلك كله كشف عن الحاجة إلى تدخل التشريعات القانونية التي يمكن أن توضح الرؤية المستقبلية حول مصير هذه المشاريع، مضافاً أن ضخ الأموال يمكن أن تكون هي الأداة الوحيدة التي يمكن أن تنقذ المشاريع الصغيرة في المرحلة الحالية.

قانون العمل في الوقت نفسه، تطرق

المنيفي إلى أهمية التعديلات المطلوبة على قانون العمل، خاصة في جانب تخفيض الرواتب أو إنهاء الخدمات في مثل الظروف الحالية، إلى جانب الالتزامات المتعلقة بالعمل وصاحب، وغيرها من التحديات التي تواجه رواد الأعمال.

تأجيل الأقساط

وأشار إلى أن ما ساعد أصحاب المشاريع الصغيرة خلال هذه المرحلة، هو تأجيل أقساط الصندوق والأقساط البنكية المستحقة عليهم لمدة 6 أشهر، مستذكراً أن هذه الخطوات لا تعني بأنها ستكون «صمام الأمان» لرواد الأعمال في الكويت.

خطوات الصندوق

في الوقت ذاته، كشف المنيفي عن أن الصندوق الوطني لم يقف موقف المتفرج من أصحاب المشروعات الصغيرة، حيث باذر الصندوق منذ بدء ملامح الأزمة في فبراير بإطلاق منحصات إلكترونية للتواصل مع المبادرين، ثم اتخذ قراراً بتأجيل أقساط المبادرين لمدة 6 أشهر، وفي مارس تم التواصل مع جميع المبادرين بهدف تشخيص المشكلة والأطمئنان على المبادرين واستخلاص آرائهم قبل تقديم مقترح بشأنهم

إلى مجلس الوزراء في ذلك الوقت. وتابع يقول «تم الاستماع إلى جهات أخرى في القطاع الخاص من المشاريع الصغيرة غير المسجلة أو مموله من الصندوق، والاسترشاد بأفكارهم في الورقة التي تم تسليمها إلى اللجنة الاقتصادية بمجلس الأمة، علماً أن المقترحات التي تم تقديمها لا تتعلق بأي شكل من الأشكال بالقروض، وإنما بتقديم تسهيلات غير تمويلية».

منصات تسويقية

ومن ضمن الجهود التي قام بها الصندوق، قال المنيفي «تم إطلاق منصات تسويقية، ودليل إلكتروني يشمل جميع المبادرين، شارك فيه أكثر من 150 مبادراً، وذلك بهدف خلق مبدأ التكاتف الاجتماعي والوصول إلى أكبر شريحة من المستهلكين وتأمين مصادر دخل للمبادرين».

وأضاف: خاطبنا وزارة الشؤون لضمان سداد الجمعيات لمستحقات المبادرين خلال فترة لا تتجاوز 30 يوماً، كما قمنا بتوجيه كتاب إلى مجلس الوزراء يضم شفاً باسماء كل مبادري الصندوق الوطني، لتشجيع الجهات الحكومية على الاعتماد في مشترياتهم على المبادرين ودعمهم.

القروض الميسرة

أكد المنيفي أن القروض الميسرة هي الاداة الوحيدة التي يمكن أن تضخ الأموال في جيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مبيناً أن الجهاز التنفيذي للصندوق عمل على إنجاح جميع إجراءات هذا المشروع لتحقيق الهدف المنشود.

إستراتيجية الصندوق

كشف المنيفي عن خطته لوضع استراتيجية عامة للصندوق للسنوات الخمس القادمة، تقوم على إعطاء الفرصة لجميع أشكال المشروعات الصغيرة، إلى جانب تقديم المبادرات الخاصة بالصندوق بحيث يكون هو «القائد» نحو الاحتياجات الاقتصادية للدولة بما يتماشى مع «رؤية 2035»، إلى جانب خلق حاضنة متكاملة تتولى الإشراف على المشروع لحين تحقيق النجاح، فالهدف تنمية ورعاية المبادر وليس مجرد تمويله.

معالجة الإفلاس

قال المنيفي إن مشروع قانون الإفلاس يعتبر من المشاريع المهمة، تماماً كما هو قانون العمالة، وقانون الصندوق، وغيرها من القوانين التي تحتاج إلى وقفات سريعة لمعالجة المشاكل، فالحل المثالي لا يمكن الوصول إليه من دون دراسات ومجهودات كبيرة.

180 مطعماً

أكد المنيفي أن من بين 1380 موافقة حصل عليها المبادرون هناك 180 مطعماً أي بنسبة 11%، ناهيك عن 480 مطعماً لدى جهات أخرى تمتلك محفظة لدعم المشروعات الصغيرة. مؤكداً أن المطعم الكويتي يتمتع بسمعة جيدة. أما المشاريع الصناعية والحرفية فتشكل 18% من محفظة الصندوق.

تناول الصحة النفسية للأهل والأطفال والشباب أثناء الحجر الصحي وما بعده

«زين» و«مينتور العربية» تطلقان حملة «#خلك زين»



دخلت مجموعة زين للاتصالات في تعاون مشترك مع مؤسسة مينتور العربية لإطلاق حملة إقليمية بعنوان «#خلك زين» على وسائل التواصل الاجتماعي. وأوضحت المجموعة في بيان صحفي أن الحملة ستقدم مجموعة من النصائح للأهل والأطفال والشباب للحفاظ على صحة نفسية وجسدية جيدة، والحد من القلق والتوتر، بالإضافة إلى تحفيزهم على التفكير بشكل إيجابي، وتجنب السلوك السلبي خلال فترة الحجر الصحي وما بعده.

وكشفت أن الهدف من الحملة الحفاظ على سلامة الأطفال والشباب خلال جائحة كورونا، فمن المهم أيضاً رعاية صحتهم النفسية، حيث تتوجه حملة «#خلك زين» إلى الأهل والأطفال والشباب من خلال القنوات الرقمية، وذلك بتقديم نصيحة واحدة يومياً باللغتين العربية والإنجليزية على منصات زين ومنتور العربية للتواصل الاجتماعي فيسبوك وإنستغرام ولينكيد

محيطهم ويتفاعلون مع الضغوط التي يتعرض لها أهلهم ومقدمو الرعاية وأقرانهم وأفراد المجتمع، ما قد يدفعهم لطرح أسئلة مباشرة حول ما يحدث الآن أو ما سحدث في المستقبل، وقد يتصرفون بشكل مختلف كرد فعل على الأحاسيس القوية التي يشعرون بها حول الوباء (مثل الخوف، القلق، الحزن والغضب)، وقد يقلق الأطفال أيضاً بشأن سلامتهم وسلامة أحبائهم، وكيف سيتم تلبية احتياجاتهم الأساسية (مثل الطعام والمأوى والملابس) ومصير مستقبلهم.

وهيئة مؤسسة مينتور العربية هي الفرع الإقليمي لمنتور العالمية، وتتمثل مهمتها في تمكين الأطفال والشباب كوسيلة للوقاية من السلوكيات الخطرة من خلال السياسات وتنمية القدرات والمعرفة والشراكات، وفي العام 2019، عقدت مجموعة زين شراكة مع المؤسسة لعقد حفل عشاء خيري لحملة «قوة الوقاية» بحضور الملكة سيلفيا، ملكة السويد ورئيسة مؤسسة مينتور العالمية.

ان وتوتير لمدة 11 يوماً. وتشمل هذه النصائح: «اصغ بتمعن» إذ يحتاج أطفالنا إلى أن يسمعونهم ويشعروهم بالأمان، «اطلب المشورة المتخصصة» حيث يمكنك طلب المساعدة عندما يشعر أطفالك بعدم ارتياح غير اعتيادي، «أنشر الوعي بالأمم»، بالتركيز على الأمور التي يمكنك التحكم بها بدلاً من تلك الخارجة عن سيطرتك. وأفادت المجموعة بأن

بالتعاون مع البنوك الكويتية وكيفية

«المركزي» يطلق خدمة «عديتي» الإلكترونية



الدفع الإلكتروني لشركة «كي نت» أو تحويل مبلغ العديدية إلى حسابه المصرفي. الجدير بالذكر أن بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية ستقوم بنشر إرشادات وأفية حول طريقة استخدام الخدمة عبر حساباتها على منصات التواصل الاجتماعي لتسهيل الوصول إلى هذه الخدمة عبد الفطر المبارك، وكل عام والجميع بخير وعافية.

للمجمهور إرسال واستخدام العديدية إلكترونياً. جاء ذلك في بيان صحفي لبنك الكويت المركزي أشار فيه إلى أن البنك دأب خلال السنوات الماضية على توفير الأوراق النقدية من فئات العملة الوطنية المختلفة في المجموعات التجارية لتسهيل حصول الجمهور على الأوراق النقدية المتنوعة في المجموعات التجارية لتسهيل حصول رصيد العيادي المتراكم لديه على رقم هاتفه واستخدام العديدية للتسوق عبر الإنترنت من خلال بوابة

في ظل تطبيق الحظر الكلي على مستوى البلاد للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، وتعزيزاً لإجراءات التباعد الاجتماعي، وفي إطار الحرص على استمرارية الخدمات الأساسية التي يوفرها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع وحدات القطاع المصرفي، ولتوفير وسيلة مناسبة لتقديم العيادي مع الحفاظ على سلامة أفراد المجتمع في هذه الظروف، أطلق بنك الكويت المركزي مبادرة «عديتي» الإلكترونية بالتعاون مع البنوك الكويتية وشركة الخدمات المصرفية الألية المشتركة (كي نت) لتقديم خدمة إلكترونية تتيح

«كامكو إنفست»: النفط يهوي 66% منذ بداية العام



12 عاماً، وظهر اتجاه جديد في الصين، التي أعادت فتح اقتصادها، يتمثل في تفضيل استخدام وسائل المواصلات الخاصة كبديل عن النقل العام سعياً لتجنب الإصابة بالفيروس. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على النفط في مستويات تفوق التوقعات على المدى القريب وارتفاع الطلب على البنزين، كما تظهر بيانات حركة المرور للمدن الكبرى أيضاً مستويات ارتفاعاً أعلى من فترات ما قبل تفشي الوباء، من جهة أخرى، عززت مصافي التكرير في الصين عملياتها مؤخراً مسجلة زيادة شهرية بنسبة 11% خلال أبريل 2020 مما يشير إلى انتعاش الإنتاج من أدنى مستوياته المسجلة في 15 شهراً، كما ساهمت التوافر المرتفعة نتيجة لانخفاض أسعار النفط في دفع المصافي المستقلة في الصين المعروفة باسم «مصافي ابريق الشاي»، إلى زيادة إنتاجها.

العام الحالي تشير إلى تراجع سنوي بنسبة 20% في الطلب العالمي على النفط، فيما يعد أحد أكبر الانخفاضات المسجلة على الإطلاق. إلا أنه على الرغم من ذلك، فقد تم تعديل تقديرات العام بأكملها إيجابياً مقارنة بمستويات الشهر الماضي، ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، فمن المتوقع أن يتحسن الطلب العالمي على النفط إلى 91,2 مليون برميل يوميا في 2020 مقابل 90,5 مليون برميل يوميا، بانخفاض 8,6 ملايين برميل يومياً. ومن المتوقع أن يؤدي إعادة فتح النشاط الاقتصادي في 23 ولاية أميركية تمثل 40% من الطلب على النفط إلى استقرار أسعار النفط. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يزداد طلب الهند على النفط 20% أي ما يعادل 0,65 مليون برميل يوميا في مايو 2020 بعد أن شهد أسوأ مبيعات شهرية منذ أكثر من

قال تقرير شركة كامكو إنفست إن أسعار النفط أبدت علامات تدل على تعافيتها من أدنى مستوياتها المسجلة في 22 عاماً، وذلك قرابة نهاية أبريل 2020 بعد أن أشارت التقارير إلى توقع انتعاش الطلب خلال النصف الثاني من العام. كما تلقت الأسعار دعماً نتيجة لفرص قيود مشددة على العرض من قبل منتجي الأوبك، وخاصة السعودية، بالإضافة إلى تراجع إمدادات النفط الصخري الأمريكي على خلفية انخفاض الأسعار. كما أدت أزمة التخزين إلى إحداث فوضى في سوق العقود الآجلة للنفط الخام، حيث أدى ذلك إلى تحول أسعار العقود الآجلة إلى سلبية للمرة الأولى في التاريخ، هذا إلى جانب زيادة الطاقة الإنتاجية لمصافي التكرير والتراجع المفاجئ في المخزونات الأميركية.

وأضاف التقرير أن أسعار عقود النفط الفورية ارتفعت إلى أعلى مستوياتها في 6 أسابيع لتصل إلى 23,3 دولاراً للبرميل خلال الأسبوع الثاني من مايو 2020 بعد تداولها دون مستوى 20 دولاراً للبرميل خلال معظم فترات أبريل 2020. ويعزى ذلك النمؤ إلى توقع ارتفاع الطلب على المدى القريب، هذا إلى جانب الإعلان عن القيود الصارمة التي تم فرضها على الإمدادات في كل أنحاء العالم. كما أدى انخفاض مخزونات الخام الأميركي بمقدار 745 ألف برميل خلال الأسبوع المنتهي في 8 مايو 2020 إلى دفع أسعار النفط إلى الارتفاع. ويعتبر ذلك أول انخفاض أسبوعي في مخزونات النفط

العمالة وإغلاق النشاط وإعلان الإفلاس دون غطاء قانوني مما سخلق جدلاً قانونياً وتصبح الأزمة على القطاع الخاص أزمة الأولى كوفيد-19 والثانية قضائية في المحاكم، وبالإشارة إلى التحفيز المناسبة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حدد 60% من أصحاب الأعمال والتفصيليين المشاركين في الاستطلاع أن أولوية الدعم يجب أن تكون الإعفاء من الرسوم، تليها في المرتبة الثانية طلب 53% منهم منحة مالية مباشرة لتغطية التكاليف التشغيلية لمدة 6 أشهر. وعن إعلان البنك المركزي السماح للبنوك بتقديم قروض ميسرة للشركات المتضررة، أوضح الاستطلاع أن 81% من أصحاب الأعمال لا يرون بأن السياسات الحكومية تتفهم لاسيما بعد إعلان تغطية الكلي الأمر الذي صعب عليهم الوصول للمصارف والحصول على التمويل.



الاستطلاع وتحليل نتائجه: «منذ بدء الأزمة وحتى اليوم، قام 45% من أصحاب الأعمال بتعليق نشاطاتهم إلا أن الأزمة في بدايتها وعدم القدرة على تغطية التكاليف الثابتة له أثر مضاعف على الاقتصاد، حيث انه مدخل لتسريح العمل وهي إجراءات أجبرت الشركات على اتخاذها في غياب القرارات الاقتصادية المحفزة. وبدورها، سؤالات مريم العيسى، مسؤول اتصال في شركة بن سري للعلاقات العامة وأحد أعضاء فريق إعداد

كشف استطلاع أجرتة شركة بن سري للعلاقات العامة حول مدى «تأثر» الشركات الكويتية بكوفيد-19. أن 56% من الشركات المحلية غير قادرة على الاستمرار في تغطية التكاليف الثابتة لشهرين إضافيين جراء تعطيل الأعمال وفرض الحظر الجزئي في كافة أرجاء البلاد منذ 22 مارس 2020 إلا أنه وبعد مرور شهرين على الأزمة لا تزال الأسواق مغلقة والتكاليف الثابتة دون معالجة، الأمر الذي من المؤكد سيؤدي إلى مزيد من التضرر في مايو الجاري بعد تطبيق الحظر الكلي في 11 مايو 2020. وبين الاستطلاع الذي اشتمل على ردود 498 من أصحاب الأعمال والرؤساء التنفيذيين لشركات كويتية أن تغطية التكاليف الثابتة تعد أهم تحد يواجه الشركات التي يمثلونها حيث قام 56% من الشركات بطب المرونة في تسديد الإيجار، بينما قام 21% بغرض إجازة بدون راتب للموظفين مما يخالف قانون